

ملخص تنفيذي للقراء الدوليين

نظرية الدولة البحرية

شروط قيامها واستمرارها في القرن الحادي والعشرين

Roberto Arriola García

إشكالية الاستثمار

ما الذي يمكن مجتمعة من تحويل علاقته بالبحر إلى قدرات تسهم في رفاهه على امتداد أجيال؟ هذا السؤال يوجّه نظرية الدولة البحرية. يدرس الكتاب الشروط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية والجيوسياسية، إلى جانب قرارات السياسة العامة، التي تتيح قيام دولة بحرية والحفاظ على قدراتها مع تغيّر الحكومات والتكنولوجيات والاحتياجات الاجتماعية.

يشير مفهوم الدولة البحرية إلى الإدماج البنوي للبعد البحري في جغرافية الدولة ومصالحها ومؤسساتها وقدراتها. ويشمل البلدان غير الساحلية: إذ يمكن للوصول عبر أراضي دول أجنبية والملاحة والخدمات والمعرفة وسلاسل الإنتاج أن تُنشئ علاقات بحرية فعلية. ويشمل أيضًا المناطق الداخلية في البلدان الساحلية. لذلك، يتتبع البحث الروابط بين الأنشطة والأقاليم والأشخاص، إلى جانب رصد ما يجري في البحر والموانئ.

تجمع الحجة بين الدعم المجتمعي، والقدرات القابلة للاستمرار اقتصاديًا، والتكامل الوطني، والاستمرارية المؤسسية. وغايتها فهم الكيفية التي تُنتج بها هذه العلاقات فرصًا دائمة للتنمية البشرية، وكيف يمكن تصحيحها عندما تُفضي إلى أضرار أو إقصاء.

فرضية بشأن المجتمع

تذهب الفرضية المركزية إلى أن تحقيق تنمية بحرية وطنية شاملة ومتدرجة ومتوازنة إقليميًا على مدى خمسين عامًا على الأقل يتطلب وعيًا بالمحيطات لدى الأغلبية. ويجمع هذا الشرط، لدى أكثر من نصف مجموع السكان البالغين الذين بلغوا سن التصويت، بين الإقرار بأهمية المحيط وفوائده للرفاه، ودعم إرساء سياسة بحرية للدولة وتنفيذها، بما في ذلك تخصيص الموارد لها في مواجهة أولويات أخرى. ويجب أن يجتمع هذان الموقفان لدى الأشخاص أنفسهم، سواء كانوا مسجلين في قوائم الناخبين أم لا، وسواء كانوا يصوّتون فعليًا أم لا.

تُطرح الأغلبية بوصفها شرطًا لازمًا لهذه النتيجة، لكنه غير كافٍ لتحقيقها. أما ضرورة هذا الشرط تاريخيًا فما زالت مفتوحة للتحقق. كما أنه لا يشكل متطلبًا إضافيًا للتعريف الفقهي للدولة البحرية. ويتيح التمييز بين المفهوم والنتيجة والفرضية دراسة قدرات مهمة وتجارب غير مكتملة، من دون اعتبار التفسير مثبتًا سلفًا.

يمكن أن يتعايش دعم التوجّه الوطني مع رفض مشروعات بعينها. وقد يسهم الدفاع عن الحقوق، أو الاعتراض على اختيار موقع، أو المطالبة بحماية البيئة، في التنمية البحرية ذاتها. وشرط الأغلبية وطني؛ فلا يقتضي توافر أغلبية في كل إقليم، ولا يلغي الضمانات القانونية للمخالفين في الرأي.

المفاهيم التي تنظم الطرح

تتنظم بنية العمل حول عشرة مفاهيم. تربط المركزية البحرية بين الأوضاع البحرية الموضوعية والمتخيّل الاجتماعي والمؤسسات والعمل المنسّق، لتوجيه الأولويات والقدرات الدائمة. ويتيح المتخيّل المحيطي بحث المعاني والذكريات والتوقعات التي تشكّلت تاريخيًا وكانت موضع تنازع، والتي يفسّر بها المجتمع المحيط. وتضع الدولة البحرية الإدماج البنيوي لهذا البعد في صلب التنظيم الدولتي؛ أما الأمة البحرية فتتناول إدماجه في هوية جماعة سياسية تقبل التنوع والاختلاف، وفي حياتها العامة ومستقبلها.

تتيح حوكمة المحيطات تحليل قواعد اتخاذ القرار والمشاركة والمسؤولية والعلاقات المتصلة بها. وتبحث الاستراتيجية البحرية الخيارات بين الغايات والوسائل والمخاطر وتكاليف الفرصة البديلة. ويوفّر الوعي بالمجال البحري فهمًا عمليًا قائمًا على المعلومات، قد يكون جزئيًا وغير يقيني وقابلًا للمراجعة: وهو يختلف عن الوعي الجماعي بالمحيطات، ولا يمنح سلطة التصرف. ويشير الأمن البحري هنا إلى الحماية من الإكراه والعنف والأفعال غير المشروعة، بمعنى security.

يقدم الاقتصاد الأزرق توجّهًا معياريًا نحو القيمة الاقتصادية والرفاه ضمن الحدود الإيكولوجية، مع احترام الحقوق. ويتيح الترابط البحري دراسة من يستطيع استخدام الروابط بين المسارات والموانئ والأقاليم الداخلية، وبأي شروط. ولا يثبت وجود هذه الروابط، في حد ذاته، تحقق التكامل أو التوزيع المنصف للمنافع. وتؤدي هذه المفاهيم وظائف متكاملة؛ ولا تحلّ تسمياتها محل الأدلة على النتائج.

أي تنمية ينبغي رصدها

يقترح العمل فحص النتيجة الوطنية من خلال ستة أبعاد مترابطة:

- البعد المادي والعملياتي: البنية التحتية والمعدات والخدمات المتاحة والمستخدمية والتي تجري صيانتها.
- رأس المال البشري وإدماجه: التدريب، والتوظيف الملائم، وإعادة إنتاج الكفاءات.
- التكامل الاقتصادي: الروابط الإنتاجية الوطنية والعالمية، ومآل القيمة المتولّدة.
- المؤسسات والفاعلية القانونية: ممارسة الاختصاصات، والتنسيق، والامتثال، واستمرارية الوظائف.
- المنافع الاجتماعية والتنمية البشرية: الفرص، والعمل اللائق، وظروف المعيشة، وتوزيع الأعباء.
- الآثار البيئية والاستدامة: التأثيرات في النظم الإيكولوجية والحفاظ على قدراتها.

ينبغي أن تشارك جميع الأقاليم وأن تحصل على منافع وفقًا لإمكاناتها التي يمكن التحقق منها. ويمكن توسيع هذه الإمكانات من خلال الاستثمار والتعلّم. ويقبل التوازن مساهمات إقليمية متفاوتة، ويقتضي فحص حالات الإقصاء؛ ولا يثبت بمجرد نمو ميناء أو صناعة.

يشمل التدرّج مراكمة القدرات وتحسينها وصيانتها وتجديدها. وهو يستوعب الأزمات والتحوّلات الهيكلية ضمن مسار طويل الأمد. والأفق الزمني البالغ خمسين عامًا على الأقل معيار تحليلي وضعه المؤلف لتحديد النتيجة المستدامة، وليس عتبة مستنبطة من انتظام تاريخي مثبت. كما أنه لا يفرض الإبقاء على كل مشروع طوال نصف قرن.

القدرات والرفاه القابل للإدراك

قد يعزّز الدعم المجتمعي الموارد والتوجّهات المهنية والمشاركة، لكن ترجمته إلى واقع تعتمد على التنسيق بين التدريب والتوظيف، وبين الاستثمارات والصيانة، وبين الاختصاصات القانونية والوسائل الفعلية. وتشارك الحكومة والشركات والمجتمع المدني والمجتمعات البحرية في هذا التحويل، مع اختلاف مسؤولياتها. يجب فحص القابلية للاستمرار اقتصاديًا على مستوى المنظومة ككل. فقد يبرز نشاط منخفض الربحية تقديم إعانات بسبب إسهامه الاجتماعي، شريطة وجود تمويل مستدام ومراجعة. وينبغي إبقاء التقييم الاقتصادي، والآثار على المالية العامة، والتقييم الاجتماعي، متميزة بعضها عن بعض، مع بيان تكاليف الفرصة البديلة والبدائل بوضوح. ويحتاج الدعم العام إلى مبرر قابل للمراجعة.

يمكن للمنافع أن تجدد الدعم حين تصل إلى الناس، ويدركونها، ويتعرفون على منشئها البحري. وتتطلب هذه العلاقة الحذر: فوجود إيرادات مرتبطة بالبحر لا يجيز أن تُنسب إليها تلقائيًا مدرسة أو منفعة محددة عندما تكون الموارد العامة قابلة للاستبدال فيما بينها. وينبغي أن تجعل المعلومات المنافع والتكاليف مفهومة؛ وفي مواجهة الأضرار أو الإقصاء، تلزم أيضًا تغييرات فعلية. ويتطلب توجّه الاقتصاد الأزرق أدلة على القابلية للاستمرار والرفاه واحترام الحقوق والحفاظ على البيئة.

الاستمرارية مع المسؤولية

ينظم الأساس القانوني الاختصاصات والالتزامات والموارد والإجراءات التي تتيح الحفاظ على الوظائف عبر التغيرات السياسية. ويمكن أن يتوزّع على قوانين وأدوات مختلفة. وتتطلب الاستمرارية القدرة على التكيف ومراجعة الوسائل المستخدمة.

عند فقدان أغلبية سبق إثبات توافرها، يمكن للمؤسسات الحفاظ على الوظائف بصورة انتقالية. ويتوقف هذا الهامش على قدرتها الفعلية وعلى الكلفة السياسية التي يستطيع المسؤولون تحملها. ويجب تحديد حدوده بصورة مستقلة عن الاستمرارية المرصودة. وتطرح النظرية أن هذه الكلفة تميل إلى الارتفاع ما دام الدعم لم يُستعد، من دون علاقة خطية أو مهلة زمنية عامة تنطبق على جميع الحالات.

ينبغي أن يتتبع التقييم الآثار، وأن يترجم النتائج القائمة على أسس متينة إلى تصحيحات ملزمة. وتتطلب عمليات التدقيق، في الوضع الأمثل، استقلالًا تامًا عن الجهات المبادرة والمنقّدة. ويعود إلى السلطات المختصة تحديد التدابير والمسؤولين والمواعيد، من خلال إجراءات تكفل الاستماع إلى المعنيين وتسبب القرارات ومراجعتها. ويجب التحقق من التنفيذ وآثاره؛ كما تتطلب الجزاءات سندًا وإجراءً قانونيين واجبي التطبيق.

يمثل مرصد التنمية البحرية خيارًا لمشاركة الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع في جمع المعلومات ومتابعة الاستجابات. ولا يمنحه تكوينه تلقائيًا صلاحيات إصدار الأوامر أو فرض الجزاءات. ويمكن لترتيبات أخرى أداء هذه الوظائف.

برنامج عمل دولي مفتوح

ينبع الطرح من تأمل قانوني مكسيكي ولايني أمريكي ذي نطاق دولي. وقد يدعم التعاون الخارجي الوصول والاستمرارية، فيما تفرض علاقات الاعتماد والتوترات الجيوسياسية إيجاد بدائل والتكيف. ويُدرس هذا التعاون بوصفه شرطًا مساعدًا، من دون الارتقاء به إلى ضرورة عامة.

تُضيء التجارب المقارنة المتعلقة بالوصول إلى البحر، وتشكّل الصناعة، والتكامل الإقليمي، والرقابة المؤسسية آليات محددة. ولا يثبت تراكمها علاقة سببية عامة، ولا يستكمل بذاته مسارًا وطنيًا مدته خمسون عامًا.

يُميّز العمل بين الصياغات الفقهية والفرضيات التفسيرية والمقترحات المعيارية. ويفتح برنامجًا بحثيًا ينبغي أن يعيد بناء المسارات، وأن يقيس الإقرار والدعم معًا، وأن يختبر التفسيرات البديلة. فإذا تحقّقت تنمية تستوفي النتيجة الكاملة من دون الأغلبية المفترضة، وخارج الهامش المؤسسي الانتقالي المحدّد مسبقًا، لاقتضى ذلك مراجعة فرضية اللزوم. ومن ثم، تدعو هذه المساهمة إلى مناقشة الكيفية التي يمكن بها للعلاقات البحرية أن تدعم قدرات نافعة وحقوقًا ورفاهًا عبر الأجيال، والشروط التي تتوقف في ظلها عن ذلك.